الأنباء
الاثنين 1 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

في مقابلة مع أرابيان بيزنس

الصالح يعلق غالبية خطط الإصلاح المالي

لا ضرائب على الشركات.. لا اعتماد على القيمة المضافة.. لا مس لجيوب المواطنين

محمود عيسى

أعرب نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح عن قلقه حيال بلاده واحتياطاتها بالإضافة الى قلقه حيال استدامة الكويت المالية، وهو اعتراف صريح للمسؤول الحكومي الكويتي، لكن وزير المالية ونائب رئيس الوزراء الكويتي انس خالد الصالح قال انه يواجه مهمة كبيرة: تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول الخليج التي تعتمد على النفط الذي يشكل أكثر من 90٪ من إيرادات الكويتي التي تعد خامس أكبر دولة عضو في منظمة أوبيك.

وفي مقابلة لـ «أربيان بزنس» قال الصالح، الذي يتولى إدارة الشؤون المالية للبلاد منذ عام 2014، إن الجهود السابقة التي كانت على نطاق محدود لوضع حد للاعتماد على النفط يجب أن تكون أكثر حدة، لتؤتي ثمارها في نهاية المطاف، مضيفاً أن وجود احتياطيات ضخمة وإيرادات كبيرة ربما يعني أن الحكومات السابقة لم تكن تتعامل بجدية مع القضية الهيكلية التي يواجهها اقتصادنا. وأضاف أن 90٪ من إيراداتنا تأتي من النفط، ومثل العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، فإننا نعتمد على النفط وهذا بالتأكيد غير مستدام، غير اننا نتعامل مع هذا الوضع الآن، وسنتعامل معه حتى لو ارتفع سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل، مضيفاً: «لقد كنت أقول هذا في كل مكان، في كل مرة اتحدث فيها عن هذا الموضوع وأصدر هذا الالتزام».

وأضاف الصالح انه وضع مجموعة من الإصلاحات المالية التي يأمل أن تغير التركيبة الاقتصادية الكويتية الى الأفضل، وقال في نداء هادئ للاعتراف بالمهمة الضخمة التي يواجهها «لا شك أننا نواجه عجزا في المالية العامة بعد سنوات عديدة من الفائض المريح، فقد أدى انخفاض سعر النفط الى تراجع إيراداتنا، وبالتالي فانه يمكنك ان تتخيل القضايا التي أتعامل معها».

وقال الصالح «بصفتي وزيرا للمالية، هناك تحديان رئيسيان يجب أن اتعامل معهما يوميا الأول هو التحدي على المدى القصير، لسد العجز، والآخر هو مجموعة من الإصلاحات التي نقوم الآن بتجديدها لتكون أكثر كفاءة. كنا على تواصل مع الجمعيات الصناعية من المحاسبة والقانون والاقتصاد وغيرها من القطاعات لاستقراء وجهات النظر على المدى الطويل حول ما هو مطلوب، لأن علينا أن نبني توافقا في الآراء على أن الإصلاحات ضرورية.

واضاف لقد كنت متشددا جدا في القول انه لا يمكن التراجع عن الإصلاحات طويلة الأجل، التي تتمثل في تنويع الاقتصاد.

واضاف الصالح ان النسخة الأولى من البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية صدرت في مارس 2016، وتشمل تدابير من قبيل تخفيضات الإعانات التي نفذت جزئيا، وتحدد الخطة الخمسية حتى عام 2021 إصلاحات مصنفة في أربعة مجالات: تحسين كفاءة الحكومة عن طريق خفض الإنفاق العام مع إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي، والحد من النفقات عن طريق وضع حد لميزانيات الإدارات وترشيد الإعانات، وتقلص فاتورة رواتب موظفي القطاع العام، وتنويع الإيرادات العامة من خلال تنمية القطاع الخاص. وشملت القرارات المحددة تقييد تشكيل هيئات حكومية جديدة، ومراجعة التعويضات المقدمة لأعضاء مجالس إدارات الهيئات والاجهزة القائمة، ووضع الميزانيات على المستويات الإقليمية والمركزية. وقد بدأ البرنامج يحقق نتائج إيجابية، مثل تحقيق وفر قدره 3,6 مليارات دولار من الوفورات في الميزانية إلى النفقات الفعلية للسنة المالية الماضية، وفقا لوزارة المالية.

على الرغم من قلقه إزاء الاستدامة المالية للكويت على المدى البعيد، إلا أن الوزير الصالح يصر على أنه ليس هناك داع للذعر، مشيرا الى ان احتياطيات الكويت وفرت لها دعما قويا لمواجهة التقلبات المعاكسة قائلا انه لا يشعر بذعر، ولا داعي للقلق.

ويقول إن استثمارات الهيئة العامة في الخارج كانت بهدف الحصافة والتنويع، مشيرا الى انه لا حاجة لفرض المزيد من إجراءات تمس جيب المواطنين. ويضيف: «احتياطاتنا تساوي أكثر من 500 مليار دولار، وبلغ النمو السنوي لاستثمارات الهيئة العامة للاستثمار 6,9٪. وحتى لو وصلت إلى 3٪ فقط، فنحن ما زلنا قادرين على تمويل عجزنا في السنوات الخمس المقبلة».

من ناحية اخرى، لفت الصالح إلى انه تم اعتماد متوسط سعر برميل النفط 45 دولارا عند إعداد ميزانيته، ولو أن سعره الآن وصل إلى 55 دولارا. وتوقع الصالح أن يبلغ الإنفاق في السنة المالية المقبلة 65,3 مليار دولار، والعائدات 43,7 مليار دولار.

وأوضح ان الكويت تعمل حاليا على صياغة قانون يسمح بإصدار سندات ذات اجال بعيدة المدى تصل إلى 30 سنة مقارنة مع السندات التي صدرت في مارس ومدتها 5 و10 سنوات، فقد كشف الصالح النقاب عن أن مثل هذه السندات قد تصدر في 2018 لكن بحجم أقل، مع إمكانية استخدام بعض ادوات الدين الإسلامية أيضا.

واعترف الوزير بأن الكويت أبطأ من جاراتها الخليجيات عندما يتعلق الامر باتخاذ القرارات ولكن هذا الامر لم يكن على الاطلاق مصدر قلق، لان لدينا برلمانا عمره 50 سنة، وما زلنا نتعلم فن التفاوض، وبناء توافق الآراء، وبمجرد أن نبني قرارا يتفق عليه الجانبان، سيكون القرار دون شك أقوى، وأكثر صلابة، وحصافة.

وردا على سؤال حول ما إذا كان الصالح يخشى المنافسة بين دول المنطقة، اجاب بقوله: «إذا كان السؤال يتعلق بعدم تقدم مطارنا أسوة بالآخرين، فنحن الان عاكفون على تطويره، هذا الأمر لا يعنيني. المهم النظر إلى البنية تحت الأرض (خطوط الأنابيب والطرق) لا أعتقد أن الدول الخليجية الأخرى لديها مثل ما لدينا». ويضيف: «لو كنت مستثمرا لذهبت إلى أي مكان في دول مجلس التعاون الخليجي. وتأكدت من أن لدى البلاد جهازا تشريعيا قويا يضمن عدم قيام الحكومة بأعمال تجارية غير مناسبة، وأضمن أيضا وجود الضوابط والتوازنات الصحيحة في مكانها، عدا عن أنني كنت سأبحث عن دولة يوجد فيها دستور من ثلاثة مستويات مع هيئة تنفيذية وهيئة تشريعية وجهاز قضائي. الكويت لديها محكمة ترفض حتى قرارات الأمير، وهذا لا يحدث في أي مكان».

مع ذلك، اعترف الصالح بأنه علق خططا لفرض ضريبة الشركات، خوفا من أن تؤثر على تنافسية الكويت ما لم تفرضها كل دول التعاون في آن معا، وهذا هو المسعى الذي تتوخاه دول التعاون فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، المقرر ان يتم تطبيقها اعتبارا من الاول من يناير 2018، والتي حذر الصالح من ان فرضها سيحدث تغييرا ماليا كبيرا في الكويت، مضيفا أن تركيزه حاليا ينصب على ترشيد الحكومة من الأعلى إلى الأسفل. وقال: «لن استند إلى ضريبة القيمة المضافة كثيرا، فهناك الكثير من المجالات التي يمكن ان نخضعها للترشيد والاقتصاد والقيام بها داخل النظام وقد تدر علينا من الاموال اكثر مما ستأتي به ضريبة القيمة المضافة».

وردا على تقارير صندوق النقد الدولي حول زيادة عجز الموازنة سنويا، اكد الصالح ان اقتطاع 10٪ لاجل الأجيال المقبلة امر ضروري وهو ما يظهر العجز اكبر من مستواه الطبيعي وهو ما تعمد الحكومة اليه حرصا منها على مستقبل الأجيال المقبلة.

وحول النسخة الثانية من وثيقة الإصلاح، اكد انه جار الانتهاء منها واعلانها الشهرَ الجاري واعتمادها على ترشيد الانفاق بشكل اكبر من قبل موجها رسالة واضحة للإدارات الحكومية ان ميزانياتكم ستبقى محدودة وتتجه للانخفاض وانه على كل إدارة تحديد اولوياتها وفقا لتلك الميزانية.

انس الصالح

لن نفرض ضريبة الشركات خوفاً من الإضرار بتنافسية الكويت

وثيقة الإصلاح المعدلة ستعلن الشهر الجاري وتركز على ترشيد الإنفاق

الحكومات السابقة لم تتعامل بجدية مع القضية الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد

اعتراف صريح.. أصولنا 500 مليار دولار وتنمو 7٪ سنوياً

حتى لو انخفض نمو أصولنا إلى 3٪.. نستطيع سد العجز

نحن نتعمد إظهار عجز إضافي.. رداً على المؤسسات الدولية

أقول للإدارات الحكومية.. هذه ميزانيتكم والأمر يتجه للأسفل

سنواصل الاستدانة.. وسنطيل آجالها إلى 30 عاما

«الوطني»: الأسواق تفقد صبرها نتيجة سياسات ترامب

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن وتيرة خطة ترامب للإنعاش الاقتصادي قد تضاءلت مع الشلل الذي أصاب السياسات في واشنطن، حيث بدأت الأسواق تفقد صبرها مع الإدارة الجديدة. وفي حين تفادى الكونغرس إغلاقا حكوميا في نهاية الأسبوع، يستمر المستثمرون باستيعاب الإصلاحات الضريبية المعلنة في بداية الأسبوع، والتي لم توفر حتى الآن الكثير من التفاصيل حول نية الحكومة بأن تكون محايدة ماليا.

وبالرغم من الوعد بألا يكون اقتراح خفض الضرائب عبئا كبيرا على ميزانية الحكومة الأميركية، فإن معظم التحليلات الاقتصادية أفادت بأن نوع التخفيضات الضريبية التي يروج لها ترامب ستسبب على الأرجح عجزا أكبر بالنسبة للحكومة الفيدرالية مع توقع ارتفاع دينها بشكل طردي.

ونما الاقتصاد الأميركي بأضعف وتيرة له في 3 سنوات في الربع الأول مع ارتفاع إنفاق المستهلك بالكاد وانخفاض استثمار الشركات على المخزونات.

نمو الاقتصاد الأميركي بأضعف وتيرة في 3 سنوات بالربع الأول

التخفيضات الضريبية المقترحة من ترامب قد تسبب عجزا كبيرا

وفي موازاة الفوضى السياسية، ومع استمرار البيانات الأميركية بتخييب الآمال، تستمر أوروبا بالاحتفال بفوز ماكرون في الجولة الأولى وبفوزه المحتمل بالرئاسة بشكل سابق لأوانه مع بروز اليورو من بين عملات الدول الصناعية العشر. وفرحت أسواق الأسهم الأوروبية أيضا وهي قريبة من أعلى مستوى لها في سنتين مع ما يبدو من انخفاض احتمالات فوز لوبن بشكل كبير وأرجحية أن تنشأ أوروبا موحدة من هذا الفوز الفرنسي.

وتحتدم الحملة الانتخابية في بريطانيا، في حين حذرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل ضد أي «أوهام» قد تساور بريطانيا بشأن محادثات الخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي يبدو أن تريزا ماي ردت عليها بمحاولتها تحفيز الناخبين بقولها إن حكومات الاتحاد الأوروبي «تتصطف ضد» بريطانيا.

وعلى صعيد السياسات، رأى التقرير ان رئيس البنك المركزي، ماريو دراغي، فشل في إعطاء الأسواق يوم الخميس أي تلميحات قبيل الجولة الثانية من الانتخابات الفرنسية، في حين أعرب عن تفاؤله حيال اقتصاد منطقة اليورو. ومع ذلك، استمر في استخدام نبرة حذرة حول المعدل المستهدف للتضخم ولم يشر إلى تغير متوقع كبير في السياسة.

وفي الخلاصة، على صعيد العملات، أنهى الدولار الأسبوع تحت الضغط بعد بيانات النمو التي جاءت أضعف من المتوقع. ونما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول بنسبة معدلة سنويا بلغت 0,7٪، ما حفز المستثمرين على البدء بتعديل توقعاتهم حيال إجمالي النمو لهذه السنة.

715 مليون دولار أرباح «البترول الوطنية»

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية م.محمد غازي المطيري تحقيق الشركة 715 مليون دولار أرباحا صافية في السنة المالية 2017/2016 (ما يعادل 216 مليون دينار تقريبا). وقال المطيري لـ «كونا»: إن إجمالي المبيعات من المنتجات البترولية بلغ 58,4 مليون طن في حين بلغت قيمة المبيعات نحو 21,7 مليار دولار (نحو 6,6 مليارات دينار) خلال الفترة ذاتها. وأوضح أن «البترول الوطنية» استطاعت تحقيق تلك الأرباح على الرغم من المنافسة الشديدة والتحديات التي تواجه صناعة تكرير النفط في مختلف أنحاء العالم بسبب ما تشهده أسواق النفط من تقلبات وما نتج عن ذلك من انخفاض في متوسط أسعار بيع المنتجات البترولية وهبوط في الإيرادات وهوامش الربح لجميع المنتجات المكررة في جميع المصافي حول العالم.

وأضاف أن الشركة نجحت في تحقيق معدلات أداء إيجابية بفضل الالتزام في تطبيق سياسات تشغيلية وممارسات إدارية بما يتوافق مع الأفضل عالميا ومواكبة التطورات السائدة في صناعة التكرير وإسالة الغاز في سوق شديدة المنافسة بفضل تضافر جهود العاملين. وأشار إلى أن نسبة الإنجاز في مشروع مصفاة الزور بلغت 28,36٪ بينما بلغت نسبة إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال 11,11٪ موضحا أنه سيتم نقل هذين المشروعين مصفاة الزور وإنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في الأول من مايو المقبل إلى الشركة الزميلة «الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة».

م.محمد غازي المطيري

ملتقى الكويت العقاري الأول يناقش تفاصيل القضية في 17 مايو

اتحاد العقاريين: ضرورة التصدي للنصب في تسويق العقار الخارجي

دعا أمين عام اتحاد العقاريين أحمد الدويهيس إلى ضرورة التصدي إلى حالات النصب المتعددة التي تعرض لها بعض المواطنين عند شرائهم للعقارات الخارجية، مشيرا إلى أن هناك حالات تعرض خلالها المواطن لأنواع متعددة من التلاعب والغش والتدليس في العقود، لذلك يستعد الاتحاد من خلال تنظيمه ملتقى الكويت العقاري الأول لمناقشة تلك القضية وتفاصيلها من خلال استضافة عدد من المتحدثين من ذوي الخبرة في مجال التسويق العقاري لتوعية المواطن قبل إقدامه على اتخاذ قرار الشراء.

وعدد الدويهيس بعض الحالات التي تعرض لها البعض، ومنها بيع العقارات مع إبقائها مسجلة باسم مواطن في دولة العقار بعقد من الباطن ما يساهم في الإضرار بحقوق المشتري، وهناك من يشتري الأراضي الزراعية على أمل تحويلها إلى أراض سكنية فيما بعد، وهو ما لا يتحقق في ظل اشتراطات وإجراءات معقدة قد لا تتوافر.

وأكد الدويهيس أن هناك إقبالا من قبل الشركات والبنوك على المشاركة في ملتقى الكويت العقاري نظرا لما يطرحه من محاور وأوراق عمل تحاكي وضع السوق العقاري والمشاكل التي يعاني منها.

ويستعد الاتحاد لتنظيم ملتقى الكويت العقاري الأول في 17 مايو الجاري بغرفة تجارة وصناعة الكويت لمناقشة أبرز وأهم ما يعانيه القطاع العقاري خلال الفترة الحالية، حيث سيقدم الملتقى 3 محاور رئيسية وهي: الرهن العقاري وأدوات التمويل طويلة الأجل وتاثيره في توفير السكن الخاص، وعمليات إعادة طرح مشاريع الـ B.O.T وآثارها السلبية وكيفية حماية المستثمر والمستأجر على حد سواء، وتسويق العقار الخارجي في السوق المحلي وما يتبعه من عمليات نصب واحتيال.

«المالية»: «هيئة الشؤون الاقتصادية» تناقش الاتحاد الجمركي غداً

تعقد اللجنة الوزارية التحضيرية الدائمة لمجلس هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية اجتماعها الثاني يوم 2 مايو 2017 في مملكة البحرين، وستشارك الكويت بهذا الاجتماع بوفد يترأسه وكيل وزارة المالية خليفة مساعد حمادة، ويضم الوفد في عضويته عددا من كبار المسؤولين في مجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الخارجية. وقالت وزارة المالية في بيان لها ان الاجتماع سيطلع على تقرير الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف بن راشد الزياني حول سير العمل الاقتصادي الخليجي وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون بحلول عام 2025، وذلك انطلاقا من الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون، وبما يتوافق مع الرؤى والتوجهات والاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء.

كما سيتم خلال الاجتماع استعراض قرارات المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين والذي عقد في ديسمبر 2016، وقرارات المجلس الوزاري في اجتماعها الحادي والأربعين بعد المائة والمحالة لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، كما سيتم في الاجتماع متابعة تنفيذ ما تم إقراره في الاجتماع الأول للهيئة.

16٪ نمو قطاع المطاعم المحلي سنويا

الكويتيون ينفقون 750 مليون دينار سنويا على المطاعم

قال رئيس مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية المالك لامتياز سلسلة ناز احمد اليعقوب إن الكويتيين ينفقون نحو 750 مليون دينار سنويا في قطاع المطاعم بالكويت.

وأضاف اليعقوب في بيان صحافي ان قطاع المطاعم في الكويت ينمو بمعدل 16٪ سنويا ما يدل على أهمية هذا القطاع وحيويته، وتأكيدا على انه سوق واعد يملك فرصا كبيرة للاستثمار.

ولفت إلى ان القوة الشرائية الكبيرة للمواطنين الكويتيين الذي يعمل نحو 90٪ منهم في القطاع الحكومي تعتبر عاملا رئيسيا لتشجيع صناعة المطاعم.

وذكر ان دول عديدة أصبحت تركز اهتمامها على تطوير صناعة المطاعم وتسويقها وترويجها، خاصة أن سياحة المطاعم باتت تؤمن دخلا وفرصا وظيفية للكثيرين، وتنعش معها قطاعات صناعية أخرى كالنقل والخدمات اللوجستية.

احمد اليعقوب

سامر سيد

القليلة الماضية، بدليل تزايد أعداد المطاعم والشركات التي تخدم هذا القطاع وانتشارها، وحجم الإنفاق الهائل من المستثمرين سواء لاستقطاب امتيازات Franchise او تاسيس مطاعم محلية وتسويقها على صعيد المنطقة.

حديث اليعقوب جاء بمناسبة استضافة مطعم ناز الشهير بالاكلات الإيرانية ممثلين عن وسائل الإعلام الكويتية وعدد من الشخصيات الاجتماعية من صفوة المجتمع الكويتي للتعرف على اهم الأطباق وأشهى المأكولات. وتمتلك الشركة حاليا 5 افرع من مطعم ناز في منطقة المهبولة والسالمية وشرق وبيان والزهراء.

والزراعة، والتصنيع والتبريد، والطباعة، والإعلانات، وما إلى ذلك.

من جهته، قال مدير افرع سلسلة مطاعم ناز سامر سيد ان قطاع المطاعم بات يشهد ازدهارا ملحوظا في السنوات